ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2 (2025)
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

إدارة الأنقسام السياسي في ليبيا وإستعادة الوحدة الوطنية

"دراسة تحليلية مقارنة للأستفادة من التجارب الدولية"

Managing Political Division in Libya and Restoring National Unity

"An Analytical Study Drawing on International Experiences"

أ. محمد مسعود حمد مسعود
باحث أكاديمي وزارة الداخلية – ليبيا
Mohamed.researcher88@gmil.com
0009-0006-93-7-5563

Abstract

This study aims to benefit from international experiences in managing internal political divisions by analyzing comparative models and identifying the most effective and applicable mechanisms for the Libyan context, in alignment with the requirements of the democratic transition phase. The research seeks to develop practical and realistic proposals for managing political fragmentation in Libya, thereby enhancing prospects for political and security stability and supporting the process of state-building on solid democratic foundations.

The researcher employed a descriptive approach to address the theoretical framework, complemented by a comparative analytical method to examine the experiences of countries that have faced similar situations. The significance of this study lies in its contribution to enriching academic literature on the management of political divisions in post-conflict states through a practical framework tailored to Libya.

The findings reveal that internal political polarization has weakened state institutions and negatively affected Libya's national security. Moreover, international experiences demonstrate that achieving national consensus and overcoming political disputes are essential prerequisites for sustainable stability and state-building. The study recommends establishing inclusive national dialogue platforms, revising resource distribution mechanisms, and unifying the military and security institutions to safeguard national unity and sovereignty.

Keywords: Political Division in Libya; National Unity Restoration; Political Crisis Management; Comparative International Experiences; State-Building in Libya.

ملخص

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

تهدف الدراسة إلى الاستفادة من التجارب الدولية في إدارة الانقسامات السياسية الداخلية، عبر تحليل عدد من النماذج المقارنة واستخلاص أكثر الآليات فاعلية وقابلية للتطبيق على الواقع الليبي، بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية. وتسعى الدراسة إلى صياغة مقترحات عملية لإدارة الانقسام السياسي في ليبيا، تسهم في تعزيز فرص الاستقرار السياسي والأمني، ودعم جهود بناء الدولة ومؤسساتها على أسس ديمقراطية راسخة.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي لتناول الإطار النظري، إلى جانب المنهج التحليلي المقارن لدراسة تجارب دول واجهت ظروفًا مشابهة. وتأتي أهمية هذه الدراسة من مساهمتها في إثراء الأدبيات العلمية الخاصة بإدارة الانقسامات السياسية في الدول الخارجة من النزاعات، من خلال تقديم تصور تطبيقي للحالة الليبية.

وقد توصلت النتائج إلى أن الانقسام السياسي الداخلي أسهم في إضعاف مؤسسات الدولة وأثر سلبًا على الأمن القومي الليبي، كما أظهرت التجارب الدولية أن تحقيق التوافق الوطني وتجاوز الخلافات السياسية يمثلان ركيزتين أساسيتين لتحقيق الاستقرار وبناء الدولة. وأوصت الدراسة بإنشاء منصات وطنية شاملة للحوار، ومراجعة آليات توزيع الموارد، وتوحيد المؤسستين العسكرية والأمنية بما يضمن وحدة الدولة وسيادتها.

الكلمات المفتاحية: الانقسام السياسي في ليبيا، استعادة الوحدة الوطنية، إدارة الأزمات السياسية، التجارب الدولية المقارنة، بناء الدولة الليبية.

مقدمة

التحول السياسي الذي شهدته ليبيا في أعقاب أحداث فبراير في العام2011 ، والذي أدى إلى إسقاط النظام السابق، الذي استمر أكثر من أربعين سنة، انعكس بطبيعة الحال على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية نتيجة التدخل الدولي في الأحداث والصراع الداخلي الليبي مما خلق حالة من عدم الاستقرار والانقسام السياسي .فمنذ عام 2014 تشهد الدولة الليبية حالة انقسام سياسي كبير حيث يوجد برلمانان وحكومتان بالإضافة إلى انقسام في المؤسسة العسكرية والامنية، وهذا الانقسام يدخل عامه الحادي عشر(خليفة, 2025).

1. المحور الاول: الإطار العام للدراسة

الفرع الاول: الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة

سنتناول في هذا الفرع الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، إيماناً من الباحث بأن يبدأ من حيث أنتهى إليه الآخرون، وسيتم تقديم ملخص عن كل دراسة يشمل أهداف الدراسة، ونتائجها، وتوصياتها، وسيتم

التطرق إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية ثم يقوم الباحث بالتعقيب على الدراسات.

وفيما يلي استعراضاً لأهم الدراسات السابقة ذات الصلة

هدفت الدراسة التي أجراها على (2025) حول الانقسام السياسي وأثره على الأمن القومي – دراسة حالة ليبيا إلى تقديم تصور علمي شامل لطبيعة الانقسام السياسي في ليبيا وانعكاساته على الأمن القومي. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستقطاب السياسي الداخلي يشكّل عاملًا مؤثرًا بصورة سلبية وعميقة على الأمن القومي الليبي، وأن تحقيق التوافق الوطني وتجاوز مظاهر الانقسام يمثلان شرطين أساسيين للاستقرار السياسي والأمني. كما أوصت الدراسة بإنشاء منصات وطنية شاملة للحوار المجتمعي والسياسي تضم مختلف الأطراف الفاعلة.

وأجرى خليفة (2025) دراسة حول تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي، استهدفت تحليل مظاهر الانقسام وأسبابه. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في تناول ظاهرة الانقسام السياسي، بهدف الوقوف على دوافعها ومساراتها. وتوصلت النتائج إلى أن الانقسام السياسي يشكّل عاملًا مؤثرًا على الأمن القومي الليبي من جوانبه السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية كافة.

كما درس عمر (2025) آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، وركّزت دراسته على تحليل الانعكاسات السياسية والاقتصادية والأمنية للانقسام. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وانتهت إلى أن الانقسام السياسي خلّف تداعيات واسعة طالت مختلف القطاعات، وأسهم في تعميق الأزمة الليبية بشقيها السياسي والأمني.

وفي السياق نفسه، تناول نصّار (2016) الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي، وهدفت دراسته إلى التعرف على واقع الأداء الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني خلال فترة الانقسام في قطاع غزة (2007–2014). واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن الانقسام السياسي أثّر سلبًا على فعالية الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي. وأوصت الدراسة بضرورة إنهاء الانقسام وفق أسس عادلة وواضحة تضمن حقوق جميع الفلسطينيين.

الفرع الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة

ومما سبق تبين أن أغلب الدراسات السابقة تتفق في انهاء الانقسام السياسي على أسس سليمة واضحة وعادلة، تضمن حقوق كل الاطراف بشتى الوسائل المتاحة حيث انه من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، يمكن ملاحظة مجموعة من الاتجاهات والأنماط التي تعكس تطور الاهتمام بموضوع البحث، ويمكن تصنيف هذه الدراسات وفقًا لعدة معايير منها:

1.من حيث فترة التطبيق: أظهرت الدراسات تفاوتًا زمنيًا في فترات تنفيذها، حيث شملت دراسات حديثة تعكس التطورات الراهنة في المجال، مثل دراسة (علي, 2025) كما شملت دراسات قديمة نسبيًا، مثل دراسة (نصار, 2016) ويعكس هذا التفاوت استمرار الاهتمام الأكاديمي بالموضوع وتزايد الوعي بأهميته في السنوات الأخيرة.

2. من حيث مكان التطبيق: تنوعت مواقع إجراء الدراسات، حيث شملت دولاً عربية مختلفة مثل ليبيا(علي, 2025) وفلسطين (نصار, 2016) ويعكس هذا التوزيع الجغرافي اهتماما عالميًا بتداعيات الانقسام السياسي ، مع مراعاة الفروق السياقية بين البيئات المختلفة.

3. من حيث الأهداف: تباينت أهداف الدراسات وفقًا لطبيعة البحث والجهة المستهدفة, حيث ركزت بعضها إلى التعرف على الصورة الشاملة والعلمية لأزمة الانقسام في ليبيا وأثرها على الأمن القومي كما في دراسة (علي, 2025) وركزت بعضها إلى التعرف على مظاهر الانقسام واسبابه كما في دراسة (خليفة, 2025) بينما تناولت دراسات أخرى إلى التعرف على واقع الأداء الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني كما في دراسة(نصار, 2016).

ويرى الباحث بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الدراسات السابقة قد أسهمت في بناء أساس معرفي قوي حول موضوع الدراسة، مما يساعد في تطوير الإطار النظري لهذه الدراسة، ومع ذلك، لاتزال هناك فجوات بحثية تستدعي المزيد من البحث، خصوصًا فيما يتعلق بتأثير الانقسام السياسي في أستعادة الوحدة الوطنية للبلاد , لذا فإن هذا البحث يسعى إلى تقديم إضافة نوعية من خلال تسليط الضوء على إدارة الأنقسام السياسي في ليبيا وإستعادة الوحدة الوطنية في سياق جديد لم يدرس بشكل كافٍ، فيما يلي جدول رقم (1) والذي يوضح أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة.

جدول رقم (1) أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

أوجه التشابه			أوجه الأختلاف		
1	اتفاقها في مضمون النتائج	أتفقت جميع الدراسات السابقة على أن الانقسام السياسي ترك آثاراً وتداعيات طالت الأوضاع السياسية والامنية والاقتصادية. وان التوافق الوطني والتغلب على الانقسامات يمثلان عنصرين أساسيين لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني.	1	أختلاف في السياق التطبيقي	بعض الدراسات تناولت الانقسام السياسي والدور الرقابي والبعض الاخر تناول آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية وأخرى تناولت تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي
2	اتفاقها في المنهج المستخدم	جميع الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا دراسات وصفية أو تحليلية	2	اختلاف في زاوية المعالجة	تباينت زوايا المعالجة في الدراسات السابقة وفقاً لطبيعة البحث والجهة المستهدفة

المصدر (من أعداد الباحث بالاستناد الى الدراسات السابقة)

يُظهر الجدول رقم (1) تكاملاً واضحاً بين أوجه التشابه والاختلاف في الدراسات السابقة حول موضوع الانقسام السياسي. فمن ناحية، تتفق هذه الدراسات في مضمون نتائجها ومنهجها، إذ تُجمع على أن الانقسام السياسي خلف تداعيات واسعة على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، وأن تجاوز هذا الانقسام عبر التوافق الوطني يُعد شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار. كما أن معظمها اعتمد مناهج وصفية أو تحليلية، ما يعكس توجهًا علميًا متقاربًا في دراسة الظاهرة.

أما من ناحية الاختلاف، فقد تنوعت الدراسات في سياقاتها التطبيقية وزوايا معالجتها، فبعضها ركز على الأبعاد الرقابية، وأخرى تناولت التأثيرات المباشرة على الأوضاع السياسية والأمنية أو الأمن القومي، مما أضفى ثراءً وتعدداً في المنظور البحثي يُسهم في فهم أعمق وشامل لموضوع الانقسام السياسي.

الفرع الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

مثلت الدراسات السابقة أهمية كبيرة لدى الباحث وخاصةً الدراسات القريبة من موضوع البحث، حيث ساعدة الباحث في صياغة أهداف وتساؤلات الدراسة إضافة إلى بعض القضايا والمواضيع في إطارها النظري، والتي بلا شك أضافت للباحث خبرة وفائدة معرفية واسعة أدت إلى تطوير موضوع الدراسة الحالية. إنَّ البحث القائم يتشابه مع الدراسات السابقة في بعض المتغيرات مع كل دراسة حسب خصوصيتها، فالدراسات التي تناولت الانقسام السياسي ستتشابه مع بحثنا في هذا المتغير، ويختلف هذا البحث عن كل الدراسات السابقة في كونه سيربط تأثير متغير الانقسام السياسي على استعادة الوحدة الوطنية خلال فترة حدوث الانقسام السياسي الليبي المستمر حتى كتابة هذه السطور. أما من حيث المنهجية، فيتشابه البحث مع العديد من الدراسات السابقة في كونه يستند في مقاربته المنهجية على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

الفرع الرابع: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة وأهم ما توصلت له من نتائج يرى الباحث تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في عدة جوانب، أبرزها:

1. **من حيث مجال التطبيق:** بينما تناولت معظم الدراسات السابقة الانقسام السياسي، فإن هذه الدراسة هي الأولى التي تتناول إدارة الانقسام السياسي في ليبيا واستعادة الوحدة الوطنية بالأعتماد على التجارب الدولية واستخلاص نتائج الدراسات السابقة بما يخص موضوع البحث، مما يوسع نطاق الدراسة في هذا المجال.
2. **من حيث أهمية الدراسة:** توفر هذه الدراسة إضافة علمية جديدة من خلال إلقاء الضوء على أبرز الحالات والتجارب الدولية في مجال إدارة الصراعات الداخلية أثناء المراحل الانتقالية ومرحلة التحول الديمقراطي.

بناءً على ذلك، يرى الباحث أن هذه الدراسة تسهم في تقديم رؤية جديدة حول إدارة الانقسام السياسي في ليبيا واستعادة الوحدة الوطنية. مما يساعد في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بهذا المجال. جاءت هذه الدراسة داعمة للنقص في الدراسات المتعلقة بتداعيات وآثار الانقسام السياسي.

الفرع الخامس: مشكلة الدراسة

بات واضحاً أن الانقسام السياسي الليبي أحدث فجوة في جميع المؤسسات ما بين شرق البلاد وغربها وجنوبها هذا الانقسام طال المؤسسات الحيوية وأثر سلباً على الحياة اليومية للمواطن ويهدد وحدة واستقرار البلاد. تطرح الدراسة إشكالية العلاقة بين إدارة الانقسام السياسي الداخلي والتحول الديمقراطي في عدة تساؤلات هامة ومُلحة منها:

التساؤل الأول: كيف يمكن فهم تجارب الدول التي شهدت مخاض في عملية التحول الديمقراطي؟

التساؤل الثاني: ما أهم الآليات المقترحة لحسن إدارة الصراعات الداخلية خلال المرحلة الانتقالية؟

الفرع السادس: منهج الدراسة

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري والمنهج التحليلي لغرض تحليل وتوصيف المعلومات حيث تقدم الدراسة وصفاً للانقسام السياسي الداخلي، وتعمد الدراسة الى استعراض الدراسات السابقة والتجارب الدولية المتعلقة بنفس موضوع الدراسة الحالية ومن ثم تحليل تلك الدراسات والتجارب وبيان مدى انطباقها على اجراءات إدارة الانقسام السياسي الداخلي.

الفرع السابع: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1. التعرف على طبيعة الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا.
2. توضيح التداعيات والآثار السياسية للانقسام السياسي في ليبيا.
3. الاستفادة من التجارب الدولية في مجال إدارة الصراعات الداخلية في استخلاص الآليات المناسبة والقابلة للتطبيق على الحالة الليبية بما يتوافق مع مرحلة التحول الديمقراطي.

الفرع الثامن: أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة في أنها تقوم بإلقاء الضوء على أبرز الحالات والتجارب الدولية في مجال إدارة الصراعات الداخلية أثناء المراحل الانتقالية ومرحلة التحول الديمقراطي، وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً في تقديمها لمجموعة من البدائل المقترحة لإدارة الانقسام السياسي الداخلي في ليبيا خلال الفترة الراهنة.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

الفرع التاسع: أداة جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة بوصفها دراسة نظرية تحليلية مقارنة على أدوات منهجية تستند إلى جمع البيانات من المصادر الثانوية بالدرجة الأولى، وذلك على النحو الآتي:

المصادر الثانوية:1.

اعتمد الباحث على نطاق واسع على المصادر العلمية المنشورة والمتاحة، ممثلة في الكتب والدوريات الأكاديمية، والتقارير الدولية، والمقالات المحكمة، والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع الانقسام السياسي، وإدارة النزاعات، وبناء السلام، إضافة إلى دراسة عدد من التجارب الدولية المقارنة التي واجهت أشكالًا مشابهة من الانقسام السياسي، وذلك بهدف تحليلها واستخلاص الدروس الممكن الاستفادة منها في السياق الليبي. كما تم الاعتماد على البيانات الرسمية المنشورة من قبل المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، والمواقع الإلكترونية ذات المصداقية.

2. مراجعة وتحليل التجارب الدولية:

استخدم الباحث أسلوب التحليل المقارن لعدد من التجارب الدولية في إدارة الانقسامات السياسية واستعادة الوحدة الوطنية، من خلال تحليل الأدبيات المتاحة حول هذه التجارب، ومراجعة التقارير والدراسات التي وثّقت خطواتها ونتائجها، بهدف بناء إطار تحليلي يساعد في إسقاط الدروس المستفادة على الحالة الليبية.

3. تحليل نتائج استطلاعات الرأي السابقة:

نظرًا لكون الدراسة نظرية، فقد اعتمد الباحث على نتائج استطلاعات الرأي المنشورة سابقًا حول تصورات الشارع الليبي للانقسام السياسي، ومصادر تهديد الوحدة الوطنية، وسبل تجاوز الأزمة، دون إجراء أي استطلاعات ميدانية جديدة، وذلك بما يدعم التحليل النظري للواقع السياسي الليبي.

الفرع العاشر: حدود الدراسة

1. الحدود الموضوعية: يركز البحث على دراسة إدارة الانقسام السياسي في ليبيا واستعادة الوحدة الوطنية

مع التركيز على الممارسات الدبلوماسية والسياسة الخارجية وتحليل التجارب الدولية ذات الصلة لإستخلاص الآليات الأكثر فاعلية وقابلية للتطبيق على الحالة الليبية.

2. **الحدود الزمانية:** يغطي البحث الفترة الممتدة من عام 2014م وذلك لكون هذه المرحلة بدأت الانقسامات السياسية أكثر وضوحاً، ويقف عند عام 2025م، لمعرفة أخر التطورات التي جرت على موضوع البحث.

3. **الحدود المكانية:** يقتصر البحث على الحالة الليبية.

2. المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة

الفرع الاول: الانقسام السياسي: مفهومه وأسبابه ومراحله

1.1.2. تمهيد:

في ظل التحولات الجذرية التي تشهدها الساحة السياسية العالمية، يبرز الانقسام السياسي كأحد أبرز التحديات التي تواجه الأمم والمجتمعات. وعليه يعد هذا المحور محاولة لاستكشاف جذور وأسباب الانقسام السياسي، مع التركيز على الدوافع التي تقف وراءه.

2.1.2. مفهوم الانقسام السياسي

عرف "روبرت دال" الانقسام السياسي بأنه تباين الأفراد واختلافهم في الآراء والاتجاهات والممارسات المرتبطة بمواقفهم من الأحداث التي تقع داخل المجال السياسي(أبودوح,2017).

بينما عرفه البعض الآخر: بأنه حالة تفكك وتحلل النظام السياسي والاجتماعي، أو حالة من التشظي التي يمكن أن تؤدي إلى تقويض النظام.

3.1.2. نشأة الانقسام السياسي الليبي .

نشأ الانقسام السياسي في ليبيا بعد أحداث عام 2011 بسبب عوامل متعددة، منها تصاعد الصراع على السلطة بين التيارات السياسية المختلفة (الإسلامية والمدنية)، وصعود الميليشيات المسلحة، وتدخلات إقليمية ودولية، بالإضافة إلى الانقسامات الجغرافية بين الشرق والغرب، والتوترات القبلية .

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

أدى ذلك إلى انهيار المؤسسات، وظهور سلطات متنافسة، وصراع على الموارد، واستمرار عدم الاستقرار(رستم,2024).

4.1.2. الانقسام السياسي الليبي

الإنقسام في المشهد الليبي له جذور عديدة تكمن في مناخ عدم الثقة الذي عاشه المجتمع الليبي في علاقة السلطة بمكونات المجتمع في مراحل الدولة الثلاث، الأمر الذي تراكمت معه حالات الشعور بالتهميش نتيجة للمركزية، وتنامي ظاهرة الفساد تعمقت هذه المشاعر السلبية بعد أحداث فبراير عام 2011، ومع انتشار فوضى السلاح وتغول المليشيات وعجز القوى السياسية والعسكرية في تحقيق الوئام المجتمعي والسلم الاجتماعي وصولاً للمصالحة الوطنية، والسبب في ذلك هو عدم وجود سيادة حقيقية للدولة الليبية، حيث لم تستطع الطبقة السياسية الليبية منذ عام 2011 الإفلات من سيطرة القوى الخارجية الإقليمية والدولية الذي غابت فيه المصلحة الوطنية للدولة وضاعت معه فرص الحفاظ على وحدة ليبيا (الحار, 2023).

جدول رقم (2) يوضح رؤساء الحكومات الليبية المتعاقبة منذ بداية المرحلة الانتقالية نوفمبر2011

الاسم	فترة الحكم	الانتماء السياسي
عبد الرحيم الكيب	2011-11-23 2012-11-14	مستقل
علي زيدان	2012-11-14 2014-3-11	حزب الوطني الليبرالي، وانتُخب من المؤتمر الوطني العام في أول انتخابات ديمقراطية بعد سقوط النظام السابق
عبد الله الثني	2014-3-11 2016-4-5	مستقل، كُلِف بتسيير الحكومة بعد مغادرة زيدان، ثم كُلِف رسميًا بتشكيل الحكومة من قبل مجلس النواب في طبرق
أحمد معيتيق	2014-5-25 2014-6-9	مستقل. كلفه المؤتمر الوطني بتشكيل حكومة موازية قبل أن يُبطل القضاء

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

		حكم تعيينه
عمر الحاسي	2014-5-25 2016-3-31	المؤتمر الوطني العام المنعقد في طرابلس، ورئيس حكومة الإنقاذ الوطني، وهو الأكاديمي والقيادي في "حزب العدالة والبناء"
خليفة الغويل	2015-3-31 2016-4-1	مستقل، تولى رئاسة حكومة الإنقاذ بعد توقيع اتفاق الصخيرات واستمرار الانقسام السياسي
فائز السراج	2016-4-5 2021-3-15	مستقل
عبدالحميد الدبيبة	2021-12-15	مستقل
فتحي باشاغا	2022-2-10	كلفه مجلس النواب بتشكيل الحكومة، بينما رفض عبد الحميد الدبيبة تسليم السلطة إلا لجهة منتخبة.

المصدر(حسين وآخرون,2022)

يوضح الجدول رقم (2) تعاقب رؤساء الحكومات الليبية منذ بداية المرحلة الانتقالية في نوفمبر 2011، ويكشف بوضوح عن حالة عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي التي طبعت المشهد الليبي بعد سقوط النظام السابق. يتضح من البيانات تكرار تغيير الحكومات في فترات زمنية قصيرة، وتعدد مراكز السلطة التنفيذية نتيجة الانقسام السياسي بين الشرق والغرب. كما يظهر أن أغلب رؤساء الحكومات كانوا من المستقلين، ما يعكس ضعف الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على ترسيخ حضورها في إدارة الدولة.

كذلك يُبرز الجدول تأثير الأزمات الدستورية والقانونية، مثل الخلاف حول شرعية التعيين ومنح الثقة، إلى جانب التداخل بين السلطات التشريعية والتنفيذية. وبشكل عام، يعكس الجدول أن المرحلة

الانتقالية الليبية اتسمت بالهشاشة المؤسسية وتعدد الحكومات المتنافسة، مما أعاق بناء مؤسسات مستقرة ووحدة السلطة التنفيذية في البلاد.

5.1.2. الانقسامات الداخلية في ليبيا

لم تعد ليبيا تتصدر عناوين الاخبار لكن البلاد تشهد وضعاً راهناً مملاً وركوداً يتجاهل بعض التطورات المشؤومة، لاتزال ليبيا في قبضة من النخب الليبية القوية المستقرة في هياكل سياسية مختلفة ويتلاعبون بالعمليات السياسية لكسب المزيد من السيطرة، في الوقت نفسه كان للعقوبات تأثير محدود على النخب السياسية لأن العقوبات فعالة في المقام الاول في تشكيل او تغيير سلوكيات صريحة محددة للغالبية وليس اجبار النخب على التصرف كرجال دولة مسؤولين بشكل عام.

أصبحت الانتخابات مبالغاً في اهميتها في ليبيا اليوم. وكثيراً ما استخدمت كوسيلة للخروج من الازمة ونحو مستقبل أكثر أشراقاً لدرجة ان الشعب الليبي ينتظرها بفارغ الصبر للمضي قدماً. ومع ذلك ثمة تحديات لوجستية جسيمة تعترض اجراء الانتخابات في بيئة منقسمة تشهد نزوحاً سكانياً كبيراً وغياباً للدعم السياسي النخبوي لها. وقد تأخرت الانتخابات لأكثر من عام بسبب هذه التحديات وفي الواقع لا تستعد النخب السياسية للانتخابات ولا تنوي التنافس على السلطة السياسية من خلالها. في الوضع الامثل، يمكن اجراء الانتخابات بقواعد واضحة متفق عليها من قبل جميع الاطراف، مع اعتماد اساليب للطعن في النتائج وعقوبات صارمة على كل من يحاول التلاعب بها, لكن الواقع السياسي في ليبيا بعيد كل البعد عن هذا الهدف في غضون ذلك تكيف العديد من الليبيين ببساطة مع الوضع الطبيعي الجديد المتمثل في بلد منقسم ونخب غير كفؤة اصبحت الازمات امراً طبيعياً في ليبيا(Benjamin and Bastian2024).

6.1.2. أسباب الانقسام السياسي الليبي (علي, 2025):

الأسباب الداخلية لحالة الانقسام السياسي الليبي: حيث تلعب في المقام الأول الانقسامات القبلية والجهوية عاملاً محورياً في رسم ملامح المشهد السياسي في ليبيا، حيث تبنت بعض المناطق والقبائل مواقف سياسية متباينة، مما أدى إلى نشوب صراعات وتحالفات مسلحة، كما أن الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين القوي السياسية أدت إلى تعميق الانقسام السياسي، حيث إن هذه القوى

سعت إلى مراكز القرار والموارد الاقتصادية المهمة ، مما أسهم في أحداث صراعات عنيفة بينها في ظل غياب مؤسسات الدولة الوطنية القوية، وعملت هذه القوى على استغلال الفراغ السياسي والأمني للتعزيز نفوذها ومصالحها الخاصة.

هناك عدة عوامل ساهمت في زيادة حدة الانقسام السياسي هي:

1. حالة الفراغ المؤسساتي.
2. الصراع بين النخب السياسية.
3. الاقصاء السياسي.

ومن أسباب وجذور الانقسام السياسي في ليبيا ايضاً الحكومتين الليبيتين أبرز تجلٍ للانقسام السياسي الداخلي

تشهد ليبيا انقسامًا عميقاً على مستوى الدوائر الحكومية، حيث تم تأسيس حكومتين منفصلتين تتنازعان السلطة والسيطرة على البلاد. حيث نتج هذا الانقسام عن الصراع الداخلي بين الأطراف المتنازعة على غنيمة الثورة في عام 2011. وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة للتوصل إلى حكومة وحدة وطنية، إلا أن الصراعات الداخلية والمصالح الخارجية للدول المتدخلة في الأزمة الليبية لم تسمح بتحقيق ذلك حتى الآن. وهذا الانقسام أثر بشكل كبير على الوضع في ليبيا وعلى العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية.

ولازالت تداعيات هذا الانقسام مستمرة على ليبيا حتى الآن، ونورد هنا بعض هذه التداعيات السلبية على البلاد وعلى الشعب الليبي(السعداوي,2023):

1. **زيادة التوترات الأمنية:** الصراع بين الاطراف المتنازعة، أدى إلى زيادة التوترات الأمنية في البلاد.
2. **تعقيد الوضع الاقتصادي:** الانقسام الحكومي أثر بشكل كبير على الاقتصاد الليبي سواءً الاستثمارات الداخلية أو الخارجية. وبالتالي تعذر إدارة الموارد بفعالية، وتدهورت الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والخدمات والبنية التحتية.
3. **تفاقم أزمة اللاجئين والنزوح:** تأثرت ليبيا بشكل كبير بأزمة اللاجئين والنازحين، حيث يجد العديد منهم أنفسهم في وضع معقد بسبب الصراعات الداخلية، وغياب الاستقرار.

4. التأثير على العلاقات الدولية: الانقسام الحكومي في ليبيا، أثر على العلاقات الدولية، حيث تقدم دول مختلفة دعمًا للأطراف المتنازعة، مما يزيد من تعقيد الصراع، وتعزيز الفُرقة السياسية وارتهان القرار السياسي الليبي لأطراف ودول خارجية. كما أن سياسة الاستدانة المكثفة من الخارج تساهم في ارتهان مصير ومستقبل الشعب الليبي والأجيال القادمة لهذه الدول المانحة.

5. صعوبة تحقيق السلام والاستقرار: يعقد الانقسام الحكومي تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا، حيث يصعب التوصل إلى اتفاق سياسي شامل بين الأطراف المتنازعة. وذلك بسبب ثقافة التمسك بالسلطة وتقديم المصالح العرقية والإيديولوجية الضيقة.

5.1.2. مراحل الانقسام السياسي الليبي (عمر,2025):

مر الانقسام السياسي في ليبيا بمجموعة من المراحل يمكن إجمالها في المراحل التالية:

1. مرحلة المؤتمر الوطني العام: أول برلمان ليبي تم انتخابه في يوليو عام 2012 بعد تغيير النظام السياسي في العام 2011 وتكون من 200 عضو، وانبثقت عنه عدة حكومات" عبد الرحيم الكيب- مصطفى أبوشاقور- على زيدان- عبد الله الثني- أحمد معيتيق) وقد أصدر المؤتمر الوطني العديد من القوانين التي تسببت في الفرقة والانقسام داخل الوسط الليبي ومن أهمها قانون العزل السياسي رقم 13 لسنة 2013 والذي يقضى بعزل اتباع النظام السابق وعدم السماح لهم بتولي مناصب قيادية سواء كانت إدارية أو عسكرية أو أكاديمية أو أمنية أو أي منصب.

2. مرحلة مجلس النواب :جرت الانتخابات التشريعية لمجلس النواب في 25 يونيو عام 2014 بعد تعديل الإعلان الدستوري، ليكون البديل عن المؤتمر الوطني في إنهاء المرحلة الانتقالية، ووفقاً لما ورد في التعديل تكون مدينة بنغازي مقراً للمجلس، ويجوز حسب الإعلان الدستوري عقد جلسات لمجلس النواب في أي مدينة أخرى. وتم عقد جلسات البرلمان في مدينة طبرق باعتبار أن بنغازي تشهد حالة أمنية غير مستقرة وهو ما جعل المحكمة الدستورية العليا تصدر قراراً يقضي ببطلان الانتخابات البرلمانية استناداً لآلية التسليم والاستلام بينه وبين المؤتمر الوطني، وعدم دستورية مقترحات لجنة فبراير، ورفض مجلس النواب القرار وشكل حكومة برئاسة عبد الله الثني، بينما عاد المؤتمر الوطني لعقد جلساته من جديد وشكل حكومة الانقاذ الوطني برئاسة عمر الحاسي. ويمكن اعتبار ذلك بداية فعلية للانقسام السياسي في

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

ليبيا وتجسيده واقعياً لإنقسام المؤسسات السياسية والحكومة وتلاها انقسام باقي المؤسسات السيادية الأخرى، وبذلك أصبح هناك برلمان وحكومة في شرق البلادة وبرلمان وحكومة في غرب البلاد.

3. مرحلة اتفاق الصخيرات :بعد أن أصبح هناك صراع على الشرعية بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني والذي عاد للمشهد السياسي، انطلقت مفاوضات الصخيرات بين الطرفين برعاية الأمم المتحدة في محاولة لإنهاء الانقسام بين الأجسام السياسية في ليبيا.

لقد فشلت كل المساعي لحل الخلاف والوصول إلى تسوية سياسية تنهى الانقسام السياسي وتحقق الاستقرار السياسي والأمني والعسكري مما أدى إلى نشوب صراعات وحروب بين الأطراف المتنازعة كان آخرها معركة طرابلس عام 2019 والتي انتهت بتوقيع اتفاق جنيف.

4. مرحلة اتفاق جنيف: أدى التصارع والتناحر السياسي في إحداث أزمة الشرعية السياسية من ناحية، والصراع الاقتصادي على الموارد بين الغرب والشرق وساهم استمرار العجز في الوصول إلى حل يساهم في بناء الدولة ذات المؤسسات السياسية والاقتصادية الواحدة التي تضمن تكافؤ بين الأطراف وتوزيع الموارد بشكل عادل بين المناطق مما تسبب في استمرار المؤسسات المتوازية وهو ما كان سبباً في استمرار النزاعات التي وصلت إلى الحروب بين تلك الأطراف المتنازعة.

جدول رقم (3) يوضح اهم المؤتمرات الدولية حول الازمة الليبية والقضايا الخلافية

المؤتمر/ الاتفاق	العام	القضايا الخلافية (دستورية، قانونية، سياسية)
الاتفاق الليبي السياسي "الصخيرات"	2015	• المادة 8 اختصاصات رئيس مجلس الوزراء • المادة13يتولى مجلس النواب سلطة التشريع للمرحلة الانتقالية • لم يمنح البرلمان الثقة لحكومة الوفاق الوطني
مؤتمر باريس	2018	• موعد الانتخابات • الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني
مؤتمر باليرمو	2018	• توصيات عامة لم تشتمل على قضايا تفصيلة • التنافس الفرنسي الايطالي على ادارة الملف الليبي
لقاء ابو ظبي	2019	• توحيد المؤسسة العسكرية

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

		• رفض المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني مخرجات اللقاء

المصدر (حسين وآخرون,2022)

يُظهر جدول رقم (3) تعدد المؤتمرات الدولية حول الأزمة الليبية بين عامي 2015 و2019، ويعكس استمرار الخلافات البنيوية في المسار السياسي. فقد مثّل اتفاق الصخيرات (2015) نقطة انطلاق للحل السياسي، لكنه واجه اعتراضات جوهرية تتعلق بالمواد (8) و(13) ورفض البرلمان منح الثقة لحكومة الوفاق. أما مؤتمر باريس (2018) فتركزت خلافاته حول موعد الانتخابات وشرعية حكومة الوفاق، بينما اتسم مؤتمر باليرمو (2018) بغياب الطابع العملي والاكتفاء بتوصيات عامة، في ظل تنافس فرنسي–إيطالي على النفوذ في الملف الليبي. وأخيرًا، كشف لقاء أبو ظبي (2019) عن استمرار الانقسام حول توحيد المؤسسة العسكرية.

بوجه عام، تعكس هذه المؤتمرات غياب التوافق الدولي والداخلي حول مسارات الحل، مما أسهم في إطالة أمد الأزمة.

الفرع الثاني: انعكاس الانقسامات السياسية على توجهات ومو اقف الفاعلين الإقليميين والدوليين

شهدت ليبيا منذ عام 2020 تفاقماً ملحوظاً في الانقسامات السياسية والعسكرية والمؤسساتية، ما حولها إلى ساحة مفتوحة للصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية. وقد أفرزت هذه الانقسامات أزمة حادة في الشرعية، حيث تتقاسم السلطة حكومتان، وانعكس ذلك على مؤسسات اقتصادية مثل: المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة الليبية للاستثمار. وفي هذا السياق، يمكن رصد أبرز الانعكاسات على الفاعلين الدوليين والإقليميين كما يلي(محمد والرجباني,2025):

أولاً: المنظمات الدولية والإقليمية:

1. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا:(UNSMIL)

أنشئت عام 2011 لتعزيز الأمن والمصالحة والدستور والانتخابات، وأسهمت في اتفاق الصخيرات 2015، لكنها فشلت في تنفيذه. أطلق غسان سلامة مسارات سياسية واقتصادية وعسكرية، غير أن حرب طرابلس الاخيرة عرقلت خططه. لاحقاً قادت ستيفاني ويليامز ملتقى الحوار السياسي 2020-2021، الذي

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

رسم خارطة طريق للانتخابات، لكن الانقسامات عطلتها. ولهذا بعد مضي أكثر من 12 عاماً، باتت البعثة تُنتقد لكونها تدير الأزمة أكثر مما تسعى لتسويتها.

2. جامعة الدول العربية:

دعمت الثورة الليبية عام 2011 ومهدت للتدخل الدولي، لكن مع تعقد الأزمة تراجع دورها نتيجة الانقسامات العربية وفقدان القدرة على تبني موقف موحد، واقتصر تدخلها على بيانات دعم شكلية.

ورغم تعيين مبعوث خاص عام 2016 – 2019، توقفت الجهود بعد وفاته، ما أبرز عجز الجامعة عن لعب دور فعال. ويعود ذلك لقصور هيكلي في ميثاقها الذي لا يمنحها أدوات تنفيذية. ورغم إدراج الملف الليبي في اجتماعات 2024 ودعوة لحوار تحت مظلة "بيت العرب"، بقى تأثيرها محدوداً في معالجة الأزمة الليبية.

3. الاتحاد الإفريقي:

رفض التدخل العسكري الدولي عام 2011، وطرح خارطة طريق تضمنت وقف النار وحماية المدنيين، لكن المعارضة رفضتها. لاحقا، سعى لتعزيز حضوره بسبب موقع ليبيا ودورها في الهجرة والأمن الإقليمي. غير أن ضعف التنسيق والانقسامات الإفريقية حدت من فاعليته، وظلت الأزمة الليبية مثالاً لتعقيدات إدارة النزاعات في القارة. من المهم التأكيد على أن الانقسام السياسي لم يؤثر في طبيعة مواقف الدول فحسب، بل انعكس أيضاً على آليات عمل المنظمات الإقليمية والدولية، حيث أصبح من الصعب التوصل إلى موقف موحد، وهو ما أضعف من فرص إطلاق مبادرات جماعية فاعلة تجاه الأزمة الليبية.

ثانياً: القوى الدولية:

1. روسيا:

وسعت نفوذها عبر التواصل مع طرفي النزاع، إذ استقبلت شخصيات من الشرق والغرب عام 2024. دوافعها جيوسياسية، تثبيت حضور في جنوب المتوسط ومواجهة الغرب. غير أن تعقيدات المشهد الدولي والتنافس مع الولايات المتحدة وأوروبا، حدت من قدرتها على فرض هيمنة منفردة.

2. الولايات المتحدة:

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

تتعامل مع ليبيا باعتبارها مجال نفوذ أوربي، مع اهتمام خاص بمكافحة الإرهاب والتصدي للوجود الروسي. شددت على بقاء المؤسسة الوطنية للنفط مستقلة، وكثفت عمليات "أفريكوم" ضد الإرهاب في الساحل والصحراء. ورغم أن الملف لا يحتل مرتبة متقدمة على أجندة واشنطن، إلا أن استمرار الأزمة يهدد مصالحها وأمن حلفائها الأوروبيين.

ثالثاً: القوى الإقليمية والعربية:

1. تركيا:

شكل تدخلها العسكري في العام 2020 نقطة تحول، عبر اتفاق أمني وعسكري مع حكومة الوفاق، بهدف تأمين نفوذها في الطاقة شرق المتوسط، تحولت ليبيا إلى ورقة استراتيجية لأنقرة، وتجلى لاحقاً انفتاحها على قادة من الشرق الليبي عام 2025، ما يعكس إدراكاً بضرورة تجاوز الصراع نحو التعاون، رغم استمرار الجدل حول الاتفاقيات الأمنية والسيادة الليبية.

2. مصر:

تنطلق من اعتبارات أمن قومي وجغرافي، وأكدت استعدادها للتدخل عسكرياً لحماية حدودها وفي عام 2020. لعبت دوراً في مبادرات التسوية والحوار الليبي – الليبي مثل اجتماعات القاهرة عام 2024. غير أنها تنظر بقلق للاتفاقيات البحرية بين حكومة الوفاق وتركيا، وتعتبرها تهديداً مباشراً. كما أثرت الأزمة على أوضاع العمالة المصرية وعلى الأمن القومي المصري.

3. الجزائر:

تأثرت مباشرة بالانفلات الأمني على حدودها مع ليبيا البالغة 982 كم وانتشار الإرهاب والتهريب. ترفض التدخلات العسكرية الأجنبية، وتتمسك بالحل السلمي. كما تضررت مصالحها الاقتصادية، خصوصاً شركة "سوناطراك" التي أوقفت نشاطها مرتين عام 2011 و2015، ما عمق مخاوفها الأمنية والاقتصادية.

يتضح من خلال ما سبق أن الانقسامات السياسية في ليبيا لم تكن مجرد خلاف داخلي، بل شكلت مدخلاً رئيسياً لتوسيع دائرة التدخلات الإقليمية والدولية، حيث وظف كل طرف خارجي هذه الانقسامات

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

بما يخدم مصالحه الاستراتيجية، وهو ما عمق من أزمة الشرعية وأضعف إمكانية بناء موقف وطني موحد.

وأيضاً، يمكن القول إن الانقسام السياسي لم يضعف فقط الوحدة الداخلية للدولة، بل أفرز بيئة خصبة للتدخلات الخارجية المتعارضة. فبينما وظفت بعض الدول الإقليمية هذا الانقسام لدعم حلفائها المحليين، اختارت قوى دولية أخرى تبني مقاربة براغماتية قائمة على حماية مصالحها الحيوية. وهذا يبرز كيف تحولت ليبيا إلى ساحة صراع نفوذ إقليمي ودولي، بفعل هشاشة بنيتها السياسية الداخلية.

ويرى الكاتب الروسي(بيرشيدسكي) ان حل النزاع المدني الدائر في ليبيا معضلة يصعب التعامل معها. وقد حاولت سلسلة من القوى العالمية والإقليمية الجمع بين الأطراف المتحاربة، وكانت روسيا آخر من حاول لكنها فشلت، وفشلت المانيا أيضاً، فمن المرجح أن تستمر الأزمة حتى انهيار أحد الفصيلين أو كلاهما.

من جانبه، يدعم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان السراج بشكل لا لبس فيه، ويرجع هذا في جزء كبير منه إلى المعاهدة المثيرة للجدل التي وقع عليها الطرفان بشأن ترسيم حدودهما البحرية في البحر المتوسط، وتعزيز مطالباتهما بالحصول على ترسبات الغاز الطبيعي التي تعتبرها قبرص واليونان ومصر أيضاً ملكاً لها.

أما روسيا، فهي تحاول العمل مع الجانبين كجزء من سياسة الرئيس فلاديمير بوتين، القائمة على المصالح في الشرق الأوسط وأفريقيا. فكل ما يعمل لصالح صناعات النفط والأسلحة الروسية يعمل لصالح روسيا أيضاً. في النهاية، يريد بوتين حكومة مستقرة في ليبيا تستطيع موسكو بناء علاقة معها.

وفي عام 2017، استضاف الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" الجنرال حفتر والسراج بالقرب من باريس، وجعلهما يوافقان على وقف إطلاق النار الذي لم يستمر.

أما إيطاليا، التي تعتبر نفسها وسيط أوروبا الطبيعي في العلاقات مع مستعمرتها السابقة، فقد عقدت اجتماعاً بين الجنرال حفتر والسراج في باليرمو في نوفمبر عام 2018، لكن الاجتماع لم يكن حاسماً. وحافظت إيطاليا على حيادها الصارم في ليبيا، لكن مصلحتها الرئيسية تتمثل في الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين، الذين يصلون في الغالب إلى الجزر الإيطالية حال إبحارهم من الساحل الليبي. وقد جعلها

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

هذا على اتصال وثيق مع حكومة السراج، التي تسيطر على خفر السواحل الليبي. وفي الأسبوع الماضي، انهارت محاولة رئيس الوزراء "جوسيبي كونتي" لتنظيم اجتماع آخر في إيطاليا.

وهكذا، لم تتمكن أي قوة أجنبية حاولت التوسط في المحادثات بين السراج وحفتر من ممارسة الضغط الكافي على أي جانب لجعل الحل السلمي ممكناً. هذا هو نوع الجمود الذي كان يمكن للولايات المتحدة كسره للأفضل أو للأسوأ من خلال الوقوف مع أحد الجانبين. إن الولايات المتحدة لديها وجود عسكري محدود في ليبيا، يعمل من حين لآخر ضد الجماعات الإرهابية هناك وليبيا الدولة التي تتمتع بأكبر احتياطي نفطي في أفريقيا، تمثل أهمية لاستقرار أسعار النفط، الأمر الذي يعد مصلحة جيوسياسية رئيسية لأميركا، وكذلك للقتال ضد انتشار الإرهاب.

ومع ذلك، رفض الرئيس دونالد ترامب اللعب وفقاً لقواعد السلام الأميركي القديمة. فقد قال صراحة في عام 2017: "لا أرى دوراً في ليبيا. أعتقد أن الولايات المتحدة لديها الآن أدوار كافية"

إن غياب قوة مهيمنة قادرة على تغيير ميزان القوى على أرض الواقع، يجعل مؤتمر ليبيا المنعقد في برلين مهمة صعبة. وحتى مهارات الإقناع التي تتمتع بها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ربما لا تكون كافية لكسر الجمود بطريقة ترضي الخصوم الليبيين. وبالرغم من كل المصالح الأجنبية المتضاربة وكل محاولات القوى الأجنبية للوساطة، فإن الحل الدائم للأزمة الليبية يقع على عاتق الليبيين أنفسهم. فهم بحاجة إلى التوصل لاتفاق لتوحيد البلاد قبل استغلال الميليشيات لهذه الحالة من الجمود، وتتسبب في استمرار حالة من الفوضى(Bershidsky,2020).

الفرع الثالث: السيناريوهات المستقبلية للوضع السياسي في ليبيا في ظل الانقسام السياسي(خليفة,2025):

1.2.2. السيناريو الأول: الحل السياسي ووقف الأعمال القتالية: اهتداء الأطراف الليبية في الآونة الأخيرة جاء بدفع الولايات المتحدة الأمريكية وجهود المبعوث الأممي للأمين العام للأمم المتحدة في دفع مسيرة عملية التسوية في ليبيا ودفعها وتحريكها من حالة الجمود التي أصابها إلى إمكانية إجراء الانتخابات، وتكون قادرة على إقامة حكومة جديدة تستطيع احتواء كل الأطراف الليبية.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

2.2.2. السيناريو الثاني: تقسيم الدولة: فشلت كل محاولات إنهاء حالة الانقسام السياسي في ليبيا، كما تعثرت جميع الجهود والاتفاقيات الموقعة بين مجلس الرئاسي وحكومة الوفاق في طرابلس، وبين مجلس النواب في طبرق وبنغازي، ليبقى التشتت والانقسام الداخلي أهم مأزق يتخبط فيه الليبيون رغم كل المبادرات الدولية والإقليمية التي تسعى جاهدة إلى إنهاء حالة الانقسام لضمان وحدة الشعب الليبي وسلامة أرضية، وتعددت الأصوات في ليبيا المطالبة بتغيير شكل الدولة الواحدة في ليبيا والانتقال من الدولة البسيطة إلى الدولة المركبة كفيدرالية، أو تشكيل أقاليم تتمتع بحكم ذاتي.

3.2.2. السيناريو الثالث: جمود الوضع القائم واستمرار الفوضى والاقتتال: ما حدث في ليبيا أمر تعدى الخلاف الذي يقع بين المعارضة السياسية والنظام الحاكم في الدول التي شهدت أزمات ومشاكل سياسية حيث ان في ليبيا تطور النزاع إلى المسلح ثم إلى تدخل دولي أدى إلى إسقاط النظام مما جعل من سيناريوهات استمرار المراحل الانتقالية تطول وتستمر لفترة طويلة نتيجة التدخل الأجنبي في الصراع الليبي.

خلاصة السناريوهات: يبقى المشهد والوضع السياسي الليبي معقداً، كما أ نه غير قابل للتنبؤ على المدى القصير. حيث ان كل محاولات الأطراف الدولية دفع الليبيين نحو إيجاد حل سلمي للخروج من الأزمة الليبية، لأن الصراع لا يزال قائم على الأرض بين الأطراف المتنازعة على السلطة.

وتتقاسم حكومتان السلطة في ليبيا، الأولى تسيطر على غرب البلاد ومقرها طرابلس ويرأسها عبد الحميد دبيبة وشُكلت إثر حوار سياسي مطلع عام 2021 بدون الحصول على ثقة مجلس النواب، وأخرى تسيطر على شرق البلاد ومقرها بنغازي ويرأسها أسامة حماد وهي مكلفة من مجلس النواب. وتوضيحًا لواقع توزيع السلطة على الأرض، يُظهر الشكل رقم (1) الخريطة الجغرافية لمناطق النفوذ السياسي والعسكري في ليبيا، حيث يتبين من خلالها حدود السيطرة الفعلية لكل من الحكومتين، بما يعكس طبيعة الانقسام القائم بين شرق البلاد وغربها، وما يترتب على ذلك من تأثيرات مباشرة على أداء مؤسسات الدولة ووحدة القرار السياسي.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

شكل رقم (1) يوضح النفوذ والسيطرة العسكرية والسياسية في ليبيا

المصدر(الموقع الرسمي لقناة فرانس 24)

الفرع الرابع: جهود البعثة الأممية في ليبيا وآلياتها من "إيان مارتن" إلى "عبد الله باتيلي"(الشيخ, 2024):

في إطار مساعي المنظمة الأممية لتسوية الأزمة الليبية، سارعت إلى تأسيس البعثة الأممية الخاصة بالدعم في ليبيا المعروفة اختصاراً "أونسميل" بقرار من مجلس الأمن الدولي الرقم (2009) في 16 أيلول/ سبتمبر 2011، للمساعدة في استعادة الأمن العام، وتشجيع المصالحة الوطنية.

تعاقب على ليبيا مجموعة من المبعوثين الأمميين، وتعددت أدوارهم ومهامهم. أول من ترأس البعثة الأممية في ليبيا البريطاني إيان مارتن خلال الفترة من أيلول/سبتمبر 2011 وحتى تشرين الأول/ أكتوبر 2012. وعمل مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة للتخطيط في فترة ما بعد النزاع في ليبيا. وبعد تعيينه، شكّل بعثة تتألف من 200 موظف كانت مهمتها الأساسية تدريب أفراد الأمن للإعداد لأول انتخابات برلمانية تشهدها البلاد.

بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام في ليبيا، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في أيلول/سبتمبر 2012 عن تعيين اللبناني "طارق متري" كمبعوث خاص إلى ليبيا خلفاً لـ "إيان مارتن". خلال توليه مهامه، قدم "متري" مبادرة لحل الأزمة في ليبيا شاملة لكل أطراف التفاوض ولكل الملفات، وواضحة الخطوات والإجراءات. اشتد الصراع والاقتتال في شرق البلاد وغربها، فيما يشبه تصفية الحسابات. وهو ما سبب شرخاً حاداً وبليغاً في العضد الليبي الهش. وفي الوقت نفسه، وفر بيئة مناسبة لنمو التنظيمات

المتطرفة والإرهابية، لعل أبرزها تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية "داعش"، وسيطرته على أجزاء واسعة من الأراضي الليبية، وخصوصاً مدينتي درنة وسرت.

في آب/ أغسطس عام 2014، تم تعيين الإسباني "برناردينو ليون" خلفاً لمتري. منذ تسلمه مهامه بدأ ليون بالعمل على جمع الأطراف الليبية على مائدة حوار، والسعي نحو إيجاد حل سياسي للأزمة بعيداً عن لغة السلاح. بيد أن المقترحات التي قدمها بدت جزئية ولم تشمل كل الكيانات السياسية أو أخذ رأيها بعين الاعتبار. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2015، غادر ليون مهامه على وقع تسريبات حول دوره المشبوه لصالح جهات إقليمية بعينها، وعلى إثر ذلك، تم تعيين الألماني "مارتن كوبلر" لرئاسة البعثة الأممية إلى ليبيا، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، ومرت فترة ولايته بمحطات عديدة، بدأت باستئناف جولات الحوار بين الفرقاء الليبيين، وجلوسهم على طاولة واحدة لتقريب وجهات النظر، أفضت في نهاية المطاف وبدعم إقليمي ودولي، إلى التوقيع على مسودة الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات المغربية، في 17 كانون الأول/ ديسمبر2015، لكن الفرقاء الليبيين الذين وصلوا إلى مرحلة التوقيع على اتفاق التسوية، لم يتمكنوا من تحقيق المصالحة الشاملة ومنع الصراع.

مع استمرار الجهود الأممية بهدف إخراج البلاد من أزمتها العميقة، تم تعيين اللبناني غسان سلامة رئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلفاً لـ "كوبلر". قدم سلامة خطة للمصالحة في أيلول/ سبتمبر 2017 في إطار الاتفاق السياسي، عندما أعلن عن تنظيم "الملتقى الوطني الجامع" في مدينة غدامس، في منتصف أبريل عام 2019، وأبدت البعثة الأممية حرصها على عدم استثناء أي طرف، ووجهت الدعوة إلى مختلف الشرائح السياسية الليبية لكن هذه الخطة لم تجد طريقها للتنفيذ، نتيجة جملة من العوامل الداخلية والخارجية. خاصتاً تلك التي حدثت في الرابع من نيسان/ أبريل 2019 مع تصاعد العمليات العسكرية على وسط طرابلس، وهو ما أفرز ردود أفعال دولية واسعة ومتباينة تعكس التخوف من تطور الأوضاع نحو الأسوأ. وهو ما أثار جملة من التساؤلات عن دور وسلوك القوى الخارجية المؤثرة في الساحة الليبية. وقد أشار "سلامة" أن الأمم المتحدة عجزت عن حل الأزمة الليبية في ظل انقسام المجتمع الدولي. وقال بأن هناك 10 دول لم يذكرها، تتدخل في الشأن الليبي، ومستمرة في إرسال السلاح إلى الأطراف الليبية المتصارعة، مما ساهم في زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد. وسط حراك دبلوماسي حثيث حول

ليبيا، وبمبادرة ألمانية عُقد في 10 كانون الثاني/ يناير 2020، مؤتمر برلين، كان هدفه تسريع الجهود لتحقيق وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع الليبي، وكذا إلزام القوى الخارجية بوقف دعم الأطراف الليبية بالسلاح والعتاد، والدفع نحو حل سلمي. إلا أنه فشل في تحقيق ذلك، إذ لم تفي القوى الفاعلة بتعهداتها المتعلقة بإنهاء التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية ما زاد من إرباك المشهد السياسي الليبي استقالة المبعوث الأممي إلى ليبيا "يان كوبيتش" بصورة مفاجئة والذي بدا بشكل واضح أنه عاجز عن إدارة الملف الليبي.

في وقت لاحق، تم تعيين الأمريكية "ستيفاني وليامز" كمستشارة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، حيث قامت بعقد عدة اجتماعات بين مختلف القوى الليبية في محاولة واضحة لإنقاذ الملف الليبي المعقد بفعل التدخلات الخارجية السلبية والاستقطابات الحادة.

الفرع الخامس: مشروع المصالحة الوطنية الليبية

هناك مشروعان للمصالحة الوطنية الأول يعده مجلس النواب برئاسة عقيلة صالح، وعلى وشك إصداره, والثاني دفع به المجلس الرئاسي بقيادة محمد المنفي إلى البرلمان ، وينتظر الموافقة عليه. والطرفان الداعيان للمصالحة تقطعت بينهما السبل، ودخلا في مشاحنات على خلفيات تتعلق بالسلطة والصراع على الصلاحيات القانونية. ومنذ رحيل نظام معمر القذافي عام 2011، شهدت ليبيا اشتباكات وخلافات مناطقية، بعضها يرتبط بتصفية حسابات مع النظام السابق، والبعض الآخر كرسه الانقسام السياسي الذي عرفته ليبيا بداية من عام 2014. وعقب تسلم المجلس الرئاسي السلطة، أطلق في يونيو عام 2022، ما يسمى الرؤية الاستراتيجية لمشروع المصالحة الوطنية، بقصد إنهاء الخلافات والعداوات المتراكمة منذ رحيل القذافي. وخلال العامين الماضيين، احتضنت أكثر من مدينة ليبية اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر المصالحة، التي رعاها المجلس الرئاسي وظلت المساعي تُبذل على أمل عقد مؤتمر وطني جامع للمصالحة، بمدينة سرت في 28 أبريل عام 2024، لكنها تعثرت بعد تصاعد الأزمات. وكانت أطياف ليبية كثيرة شاركت في الاجتماعات التحضيرية للمصالحة الوطنية، من بينها الفريق الممثل لسيف الإسلام معمر القذافي، قبل أن تنسحب تباعاً لأسباب من بينها عدم الإفراج عن بعض رموز النظام السابق من السجن، والدفاع عن نسبة مشاركتهم في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر(جوهر,2024).

آفاق المصالحة: تلوح في الافق بوادر امل في ليبيا ففي يونيو عام 2020 أعلن عن استئناف لجنة 5+5 مفاوضاتها حيث أعرب الجانبان عن استعدادهما للعودة الى طاولة المفاوضات علاوة على ذلك اطلق الاتحاد الاوروبي مؤخراً عملية "ايريني" التي تهدف الى تطبيق حظر الاسلحة الذي تفرضه الامم المتحدة في المنطقة. ومع ذلك، لكي ينجح أي حل يجب ان تشمل جهود المصالحة مختلف الاطراف المتورطة في النزاع الليبي. وهذا يعني في المقام الاول ايجاد قاعدة دعم واسعة لجهود المصالحة على المستوى المحلي. وينبغي ألا تقتصر العملية على السياسيين من طرفي النزاع فحسب، بل يشمل ايضاً القادة الرئيسيين العسكريين، والزعماء التقليديين والدينيين المعروفين بتأثيرهم على الاطراف(2020,Heck).

الفرع السادس: استطلاعات للراي العام الليبي تجاه الانقسام السياسي

أجرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا استطلاعًا للرأي العام حول أفضل السبل للتعامل مع العملية السياسية ومسار إنهاء الانقسام، وقد تم نشر نتائجه عبر موقع البعثة الرسمي (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا). شارك في هذا الاستطلاع أكثر من عشرة آلاف مشارك من مختلف المدن والمناطق الليبية في استطلاع الرأي العام الإلكتروني لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، حيث شاركوا آرائهم حول أفضل السبل للتعامل مع العملية السياسية، والوصول بليبيا إلى الانتخابات.

وعند سؤالهم عن كيفية تأثير الانقسام السياسي على حياتهم، أشار المشاركون إلى أن الوضع الأمني، وغياب سيادة القانون، والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان تُعد من أبرز مشاغلهم.

وعلى سبيل المثال، كتب طالب من طرابلس: لا تعليم مضبوط ولا صحة، وكل يوم نقص في الخدمات، وخصوصًا في المناطق التي لا تخضع لنفوذ واضح لأي طرف من الأطراف، مضيفًا: الوضع الأمني غير مستقر، وليس هنالك جهة واضحة نستعين بها وقت الشدة، والخوف صار دائمًا، أما من الجانب الاقتصادي فالحالة لا تسر، الأسعار تواصل الارتفاع، وأموال الناس محجوزة بالمصارف، والبطالة وصلت لمرحلة خطيرة، هنالك ناس يخاطرون بأرواحهم للهجرة في البحر، لأن لا يوجد عدالة حقيقية ولا محاسبة.

بالإضافة إلى التصويت على الخيارات الأربع المقدمة من اللجنة الاستشارية لخارطة الطريق، قدم أكثر من 3,000 شخص شارك في الاستطلاع أفكاراً مكتوبة للإسهام بمقترحات تثري العملية السياسية. من بين

الاقتراحات المتكررة: تشكيل حكومة انتقالية جديدة للإشراف على الانتخابات بجدول زمني ملزم، وضمان حق الشعب في المشاركة في الانتخابات.

وكتبت سيدة من زوارة، على سبيل المثال: المفروض أن يكون للشعب فرصة اتخاذ القرار حول شكل الدولة. فيما علل أستاذ جامعي من وادي الشاطئ بأن الخيار الأول للجنة الاستشارية، والذي يتضمن إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة، هو الخيار الوحيد الذي يكمن في إجراء انتخابات تشريعية وبرلمانية متزامنة لتجديد كامل الشرعية، والقضاء على الأجسام الحالية التي أثبتت فشلها وأضاف: هذا هو المسار الحقيقي إن كانت الأمم المتحدة جادة فعلاً في دعم ليبيا والليبيين لتحقيق الاستقرار والازدهار.

ودعمًا للخيار الثاني، الذي يقترح إجراء انتخابات تشريعية أولًا، يليها اعتماد دستور دائم، ثم إجراء انتخابات رئاسية، كتبت سيدة من بنغازي: ما نبوش الأجسام الحالية، نبو انتخابات تشريعية لمجلس وطني جديد.

وكتب أحد المشاركين من الكفرة: أعتقد أن الدستور الدائم سيمهد الطريق لانتخابات نزيهة وحرة وديمقراطية، معربًا عن دعمه للخيار الثالث، الذي يدعو إلى اعتماد دستور دائم قبل أي انتخابات. هذا أمر بالغ الأهمية، كما كتب أحد المشاركين من طرابلس، الدستور هو الذي سيحدد ما إذا كان نظام الحكم رئاسيًا أم ملكيًا أم برلمانيًا.

فيما زكى رجلاً آخر من طرابلس الخيار الرابع للجنة الاستشارية، الذي اقترح إطلاق منتدى حوار سياسي لوضع ترتيبات انتقالية جديدة للانتخابات بما يتماشى مع المادة 64 من الاتفاق السياسي الليبي، وذلك نظراً لصعوبة إجراء الانتخابات وتوحيد المؤسستين العسكرية والأمنية، والخوف من عدم قبول الأطراف المسلحة بنتائجها وفقاً لما قال، مضيفاً أن تعيين مجلس تأسيسي من شأنه أن يساعد على تطبيق نتائج الانتخابات.

وعند سؤالهم عن أولوياتهم لخارطة طريق سياسية، انقسم المشاركون بالتساوي بين أهمية الجدوى السياسية، وتجنب تمديد الفترات الانتقالية، وتهيئة أسرع طريق للانتخابات.

وشدد أحد المشاركين من مدينة الزاوية، على ضرورة استعادة الثقة بين الشعب والدولة. فيما كتب أحد المشاركين من غريان: يجب إجبار جميع الأطراف على تقديم تنازلات من أجل مصلحة الوطن.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

المحور الثالث: بعض التجارب الدولية في إدارة الانقسام الداخلي واستعادة وحدة الدولة

الفرع الاول: نماذج دولية مختارة

1.1.3. تمهيد:

شهد المجتمع الدولي العديد من التجارب لدول خاضت مرحلة التحول الديمقراطي، وتعرضت خلالها لمجموعة من الصراعات الداخلية. وقد اتبعت تلك الدول مجموعة من الآليات التي تمكنت من خلالها أن تبني نموذجها الخاص وذلك على النحو الذي يُمكنها من تخطي العثرات التي فرضتها عليها تلك الصراعات. ومن أهم النماذج والخبرات التي يمكن لنا كعالم عربي أن نحتذي بها في هذا السياق وسيتم تناول هذه التجارب من حيث أطراف الصراع، وقضاياه، أودوات إدارة هذا الصراع، ثم في النهاية النتائج التي أسفر عنها حسم ذلك الصراع، والدروس المُستفادة منها.

2.1.3. التجربة التركية في إدارة الصراعات الداخلية (محمد, 2020):

تجدر الإشارة في البداية إلى أن الصراع في تركيا هو صراع معقد متعدد الأبعاد، فهو صراع مدني مدني ما بين الحزب الحاكم (العدالة والتنمية) من جانب، والأحزاب المعارضة من جانب آخر، وتكمن أسبابه في الصراع على هوية الدولة من حيث كونها علمانية أم إسلامية، فضلاً عن كونه صراعاً من أجل التحول من الديكتاتورية إلى الديمقراطية. كما أنه صراع مدني عسكري ما بين حزب العدالة والتنمية والجيش التركي من جانب آخر، نتيجة تدخل الجيش المستمر للإطاحة بحكومات إسلامية وكان أخرها محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016 ، ومن ثم يهدف الصراع إلى الحد من دور الجيش في الحياة السياسية وإخضاعه للسلطة السياسية المُنتخبة.هو أيضا صراع قومي متمثل في الصراع الكردي التركي، وذلك في ضوء تجدد العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني، والتوصل عام 2014 لاتفاق سلام أولي بين حزب العمال وحزب العدالة والتنمية، ثم ما لبثت أن تراجعت حكومة حزب العدالة والتنمية مؤخراً عنه، وهو ما يُنذر بعودة الصراع إلى المربع الأول.

- **أطراف الصراع:**

- **حزب العدالة والتنمية:** يعد حزب العدالة والتنمية طرفاً أصيلا في كافة الصراعات الداخلية التي تشهدها الدولة، كونه الحزب الحاكم في تركيا منذ عام 2002
- **أحزاب المعارضة:** تتمثل أبرز أحزاب المعارضة في حزب الشعب الجمهوري، حزب الحركة القومية، حزب السلام والديمقراطية.

أدوات إدارة الصراع المدني: سعى كل طرف من أطراف الصراع إلى توظيف مجموعة من الأدوات التي من شأنها إضعاف الطرف الآخر، وإظهار سلبياته، حيث سعت أحزاب المعارضة إلى إبراز تسلُطية النظام وعدم نجاحه في إرساء الديمقراطية، بينما سعى حزب العدالة والتنمية إلى الحديث عن الإصلاحات التي حققها منذ توليه الحكم، مع توظيف الإدانات الموجهة ضد أحزاب المعارضة.

❖ **أدوات أحزاب المعارضة لحسم الصراع المدني – المدني:**

- توظيف إخفاقات حزب العدالة والتنمية على صعيد التحول الديمقراطي
- توظيف واقعة استخدام القمع المفرط في فض ميادين التظاهرات

❖ **أدوات حزب العدالة والتنمية:**

- **الأداة الاقتصادية:** من خلال الإشادة بالنجاحات الاقتصادية التي حققها الحزب.
- **الأداة القمعية :**حيث لجأ الحزب إلى التعامل مع معارضيه باستخدام القمع في محاولة منه للحفاظ على النظام، وقام بإلقاء القبض على بعض معارضيه ومصادرة ممتلكاتهم، كما استخدم العنف في فض ميدان تقسيم.
- **استخدام الأداة القانونية :**حيث سعى حزب العدالة والتنمية إلى إجراء تغيير دستوري يتم بموجبه تحويل تركيا من دولة برلمانية لدولة رئاسية، في محاولة لحسم الصراع المدني لمصلحة الحزب الحاكم.
- **توظيف الإدانات ضد أحزاب المعارضة:** وهو ما اتضح في تعامل حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية، حيث وظف فضيحة تسريب أفلام جنسية لأعضاء في الحزب لإضعاف شعبيته.

❖ **الأدوات التي استخدمها الجيش للتدخل في الحياة السياسية:**

- توظيف المكانة والدور التاريخي
- توظيف التهديدات الداخلية والخارجية
- الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها الجيش
- النظرة للجيش على أنه قائم على الكفاءة وعدم الفساد

❖ **الأدوات التي استخدمها حزب العدالة والتنمية في صراعه مع المؤسسة العسكرية:**

- الأداة الانتخابية
- اجتذاب دعم المفكرين الليبراليين
- استغلال الآثار السلبية لتدخل الجيش
- عدم محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية

ومن جملة ما سبق يمكن القول بأن هذا الصراع حسم نسبيًّا لصالح حزب العدالة والتنمية نتيجة وجود عدة عوامل متضافرة خصوصا بعد فشل محاولة الانقلاب العسكري ضد أردوغان وحكومة حزب العدالة والتنمية في يونيو عام 2016 ، والتي ا تهمت الحكومة التركية حركة ومنظمة فتح الله غولن الاسلامية بالوقوف ورائها.

ويرى الباحث تستفيد الدراسة الحالية من التجربة التركية بالرغم من عدم نجاح تركيا في حسم صراعاتها الداخلية بصورة نهائية، إلا أنها تمثل نموذجاً يمكن الاستفادة منه في تلافي سلبيات إدارة الصراعات بمختلف مستوياتها سواء كانت صراعات مدنية مع الأحزاب السياسية أو صراعات مدنية عسكرية أو صراعات قومية، ويمكن الوقوف على بعض الدروس المستفادة، كالتالي:

1. يجب وضع مجموعة من القواعد العامة الأساسية لإدارة الدولة ونظامها السياسي، على ألا ترتبط بتوجه ديني أو سياسي، وتحظى بإجماع مشترك من قبل كافة الأطراف الفاعلة داخل الدولة.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

2. على الدولة انتهاج وتفعيل سياسة المصالحة والمصارحة وبناء أواصر الثقة في تعاملاتها مع الأقليات داخلها، وعدم اللجوء إلى التعامل العنيف أو تهميش مصالح هذه الأقليات، مما يُصعد من الأزمات الداخلية ويُصعب من حسم الصراع.

3.1.3. تجربة جنوب أفريقيا في إدارة الصراعات الداخلية(علي,2021):

بدأت جذور هذا الصراع مع وصول الحزب الوطني برئاسة "دانيال مالان" إلى السلطة في جنوب أفريقيا عام1948 ، وتبنيه سياسة حكومية ونظام قانوني يقوم على التمييز العرقي، والمعروف باسم "الأبارتهايد " أو" الفصل العنصري"، حيث حُرم السود من الحق في التصويت، والحق في تملك الأراضي وقد أسفرت سياسات الفصل العنصري تجاه السود عن اعتراض العديد من المجموعات على ذلك، وانخراط بعضهم في مقاومة مسلحة، وكان أبرز هذه المجموعات حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ليبرز كطرف أصيل في الصراع ضد نظام الحكم العنصري. ونتيجة لتزايد حدة الاحتقانات الداخلية جراء سياسات الفصل العنصري، وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية على جنوب أفريقيا، تم إنهاء الحكم العنصري في أوائل التسعينيات، وتم وضع دستور جديد للبلاد في عام1993 ، وذلك من خلال عملية تفاوضية أطلق عليها الكوديسا (الاتفاق من أجل جنوب أفريقيا ديمقراطية) ، والذي نص على نظام فيدرالي يكفل حق جميع الأعراق في التصويت، وتم إجراء أول انتخابات تعددية في عام 1994 ، وهو ما نتج عنه انتخاب نيلسون مانديلا عن المؤتمر الوطني الأفريقي كرئيس للبلاد.

❖ **أدوات إدا رة الصراع**

- المقاومة الداخلية من قبل السود ضد الفصل العنصري.
- تشكيل مفوضية جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة.
- الضغوط الخارجية لإنهاء سياسات الفصل العنصري.
- المفاوضات.

❖ **نتائج حسم الصراع**

تم حسم الصراع بصورة نهائية لصالح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي من خلال النجاح في حشد التأييد الشعبي للقضاء على نظام الفصل العنصري وإقامة نظام ديمقراطي.

ويرى الباحث تستفيد الدراسة الحالية من تجربة جنوب أفريقيا مايلي:

1. عندما تطول فترة الصراع بين أطرافه، يصعب الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وبالتالي فمن مصلحة الجميع حل الصراعات عبر التفاوض والحوار.

2. أن حسم الصراع يترتب عليه إعادة تقديم تنازلات لمراعاة مصالح الطبقة المسيطرة على الحكم من أجل ضمان التحول الديمقراطي.

3. أهمية وضع آلية تكفل تحقيق العدالة الانتقالية مثلما حدث من إنشاء مفوضية جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة.

4.1.3. تجربة تونس المسار التمهيدي للعدالة الانتقالية في تونس (الغالي, 2017):

اختارت تونس غداة ثورة 2011 ، التي أطاحت حكم نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي، الذي دام عقوداً من الزمن (1987-2011) الانخراط في مسار عدالة انتقالية تساهم في تدعيم وإنجاح مسار الانتقال السلمي نحو الديمقراطية. ترسخت العدالة الانتقالية كخيار انتقالي في تونس على إثر جهود متعددة ومتكاملة، انطلق أولها من المجتمع المدني الذي هيّأ أرض الحوار المجتمعي، تلتها مبادرات رسمية ثانوية وأخرى رسمية بالشراكة مع بعض منظمات المجتمع المدني، كان لها أثر كبر في المي قدماً نحو تطوير مروع قانون حول العدالة الانتقالية وفي تبنِّيه كإطار عام لهذه المرحلة الانتقالية .وبالتالي كان لكل من منظمات المجتمع المدني والسلطات الرسمية دور مهم في بلورة المسار التمهيدي للعدالة الانتقالية في تونس. وعلى الرغم من أهمية الدور الذي أدته اللجنة الفنية للحوار في بلورة المسار التمهيدي للعدالة الانتقالية في تونس، فإن الفضل في تهيئة أرض الحوار المجتمعي حول المسار التمهيدي للعدالة الانتقالية يعود إلى منظمات المجتمع المدني التي ساهمت على نحوٍ متفاوت، ولكن فعال، في تدعيم مختلف مراحل هذا المسار.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

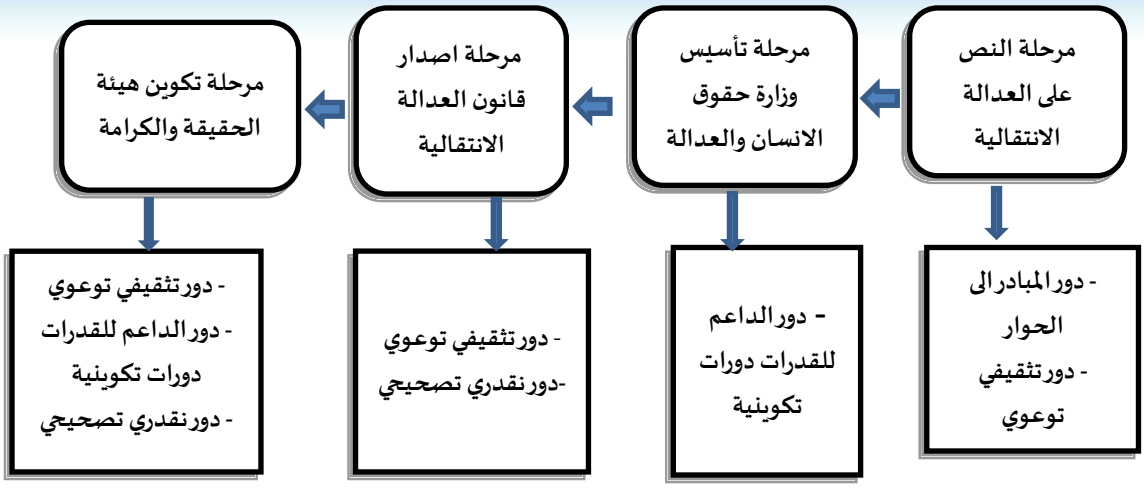

شكل رقم (2) مراحل المسار التمهيدي للعدالة الانتقالية في تونس

المصدر (الغالي, 2017: 34)

ويرى الباحث تستفيد الدراسة الحالية من التجربة التونسية مايلي:

العدالة الانتقالية كمقاربة لمعالجة إرث الماضي خياراً أفضل من مقاربة الإقصاء السياسي.

سعت الدارسة الحالية للإجابة عن تساؤل هام بخصوص أهم الآليات المقترحة لحسن إدارة الصراعات الداخلية خلال المرحلة الانتقالية، ومن أهم الآليات المقترحة التي تبنتها الدراسة لحسن إدارة الصراعات الداخلية خلال المرحلة الانتقالية ما يلي:

- تفعيل الآليات الديمقراطية لتسوية الصراعات السياسية (الانتخابات وجلسات الحوار والتوافق الوطني وتفعيل التعددية الحزبية).
- إنفاذ آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بالشكل الذي يعمل على إعلاء مصلحة الوطن والابتعاد عن المكابرة والمغالبة.

وقد عكست التجارب الدولية أهمية عنصر التفاوض واستحداث آليات للوساطة بين الأطراف المتصارعة في إنجاح إدارة الصراعات الداخلية.

الفرع الثاني: الدروس الادارية المستفادة وتطبيقاتها في السياق الليبي

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

1.2.3. الدروس الإدارية المستفادة من التجارب الدولية

تُظهر التجارب الدولية في إدارة الانقسام الداخلي أن نجاح الانتقال السياسي يرتبط أساسًا ببناء قاعدة توافق وطني مشتركة تُنظم إدارة الدولة وتُحد من الإقصاء والصراع الأيديولوجي. كما برزت العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية كأدوات محورية لإعادة بناء الثقة ومعالجة آثار الصراع. وأكدت التجارب أن الحوار والتفاوض الشامل يمثلان بديلاً فعالًا للمواجهات العسكرية والسياسية، وأن تمكين المجتمع المدني يسهم في خلق بيئة داعمة للتسويات الوطنية. إلى جانب توظيف السياسات الاقتصادية في تخفيف الاحتقان وإعادة الاستقرار. وأخيرًا، فإن الاعتراف العادل بحقوق المكونات الثقافية والعرقية يشكل أساسًا لتماسك المجتمع ووحدة الدولة.

2.2.3. تطبيقات هذه الدروس في السياق الليبي

جدول رقم (4) يوضح تطبيقات التجارب الدولية على الحالة الليبية

الدروس	التطبيقات الحالة في الليبية
توافق على قواعد النظام السياسي	إطلاق حوار وطني شامل حول شكل الدولة (موحدة أم فدرالية، برلمانية أم رئاسية)، ووضع دستور توافقي.
عدالة انتقالية ومصالحة وطنية	تفعيل هيئة للعدالة الانتقالية ومصالحة تتناول ملفات الانتهاكات السابقة، بعيداً عن الانتقام أو التوظيف السياسي.
تفعيل الحوار والتفاوض	إطلاق عملية حوار برعاية دولية ومحلية، تضم جميع الأطراف المتنازعة بما فيها الفاعلون العسكريون والمجتمعيون
تمكين المجتمع المدني	دعم منظمات المجتمع المدني في الوساطة المحلية، وبناء الوعي المجتمعي بمخاطر الانقسام والكراهية.
التنمية الاقتصادية كمدخل للتهدئة	التركيز على تحقيق تنمية متوازنة في مناطق ليبيا كافة، لضمان توزيع عادل للثروات ومشاركة الجميع في عوائد الدولة.
إدماج المكونات الثقافية	الاعتراف الرسمي بالهويات الثقافية واللغوية، وضمان تمثيل عادل للمكونات في المؤسسات السياسية.

المصدر (من إعداد الباحث بالاستناد الى التجارب الدولية)

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

يُظهر الجدول رقم (4) ترجمة عملية للدروس المستفادة من تجارب الانقسام السياسي إلى تطبيقات واقعية في الحالة الليبية. إذ يبرز ضرورة توافق وطني حول قواعد النظام السياسي عبر حوار شامل يحدد شكل الدولة ونظامها الدستوري، بما يعزز الشرعية والقبول الشعبي. كما يؤكد على العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية كمدخل لترميم النسيج الاجتماعي، بعيداً عن منطق الانتقام.

وتبرز أهمية تفعيل الحوار والتفاوض بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة، السياسية والعسكرية والمجتمعية، بما يضمن شمولية الحلول واستدامتها. كذلك يشدد على تمكين المجتمع المدني بوصفه شريكاً في بناء السلام وتعزيز الوعي العام بمخاطر الانقسام. وإلى اعتماد التنمية الاقتصادية المتوازنة كوسيلة لتخفيف التوتر وتعزيز الثقة بين المناطق. وأخيراً، فإن إدماج المكونات الثقافية والاعتراف بتنوعها يمثل خطوة أساسية نحو بناء دولة ليبية جامعة تقوم على المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية.

خلاصة هذا الفصل يرى الباحث أن التجارب الدولية تبين أن الصراع الداخلي لا يعالج بالقوة أو بالإقصاء، بل من خلال التوافق والتفاوض وتوسيع قاعدة المشاركة. ويمكن لليبيا، وهي تمر بمرحلة حرجة من تاريخها، أن تستفيد من هذه النماذج لتجاوز انقساماتها وبناء دولة ديمقراطية قائمة على العدالة والمواطنة.

3.2.3. تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب الدولية والوضع الليبي بناءً على الدراسات السابقة والتجارب الدولية:

قبل عرض جدول المقارنة، من المهم الإشارة إلى أن تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب الدولية والوضع الليبي يوفر إطارًا واضحًا لفهم طبيعة الانقسامات السياسية في ليبيا، ويساعد على استخلاص الدروس العملية التي يمكن الاستفادة منها لتعزيز الاستقرار الوطني وبناء مؤسسات قوية وفاعلة

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

الجدول رقم (5) مقارن بين التجارب الدولية والوضع الليبي يوضح أوجه التشابه والاختلاف

البعد	التجارب الدولية (تركيا، جنوب أفريقيا، تونس)	الوضع الليبي	التشابه/الاختلاف
الانقسام السياسي	وجود صراعات داخلية تؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي	استقطاب سياسي وانقسام بين برلمانين وحكومتين ومؤسسة عسكرية منقسمة	تشابه: الانقسام يهدد الاستقرار
التوافق الوطني والحوار	الحوار، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية أساسية لإنهاء الصراع	الحوار والمصالحة ضعيفة وغير فعالة حتى الآن	تشابه: أهمية التوافق الوطني لتحقيق الاستقرار
المؤسسات	مؤسسات تشريعية ورقابية مستمرة أو أعيد بناؤها خلال الانتقال الديمقراطي	ضعف المؤسسات الانتقالية، تعطّل عمل البرلمان والهيئات الرقابية	تشابه جزئي: تأثير الانقسام على المؤسسات، اختلاف: ضعف المؤسسات الليبية أكثر حدة
التدخل الخارجي	محدود أو منسق لدعم الانتقال الديمقراطي	تدخلات إقليمية ودولية واسعة أثرت في مسار الصراع	اختلاف
مدة الصراع	عادة محدودة خلال مراحل انتقالية منظمة	الصراع مستمر منذ أكثر من عقد مع تفاقم الانقسام	اختلاف
بناء المؤسسات الانتقالية	مؤسسات انتقالية قوية ومحددة الأدوار مع خطة واضحة	مؤسسات انتقالية ضعيفة، عدم الالتزام بالمراحل الانتقالية	اختلاف
مشاركة المجتمع المدني	مشاركة واسعة في الحوار وصنع القرار	مشاركة المجتمع المدني محدودة وغير فعالة	اختلاف

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

المصدر(من إعداد الباحث بالاستناد الى التجارب الدولية ذات الصلة)

يبين الجدول رقم (5) أن هناك توافقًا بين التجارب الدولية والوضع الليبي من حيث أثر الانقسام السياسي على الاستقرار وأهمية التوافق الوطني والحوار في إدارة الصراعات الداخلية. ومع ذلك، يظهر الاختلاف بوضوح في حجم التدخل الخارجي، قوة المؤسسات الانتقالية، مدة الصراع، ومستوى مشاركة المجتمع المدني، حيث يواجه الوضع الليبي تحديات أشد تعقيدًا، تتمثل في استمرار الصراع لعقد كامل، وضعف المؤسسات، وتدخلات خارجية واسعة، وقلة مشاركة المجتمع المدني، مما يعكس الحاجة إلى تبني استراتيجيات أكثر شمولية لتعزيز الاستقرار وبناء مؤسسات فاعلة.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

1.4. تمهيد:

يكرس هذا المحور الذي يعد نهاية الجهد المبذول في إعداد هذه الدراسة لاستعراض أهم الاستنتاجات المستندة على ما تقدم من تحليل، وتفسير نظري، وتكوين فكري، وتحقق عملي، وهو ما تختص به فقرة الاستنتاجات، وفي ضوء النتائج تأتي التوصيات وما يعتقد الباحث صوابًا، ومن أجل الارتقاء لمبتغى هذه المقاصد، سيتألف هذا المحور من فقرتين هما النتائج والتوصيات.

الفرع الاول: مناقشة نتائج الدراسة

هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا من خلال إستخلاص الآليات المناسبة والقابلة للتطبيق على الحالة الليبية بما يتوافق مع مرحلة الإنتقال نحو الديمقراطية، ومحاولة تقديمها لمجموعة من البدائل المقترحة لإدارة الإنقسام السياسي الداخلي الليبي خلال المرحلة المقبلة, من خلال تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال, وقد أثارت الدراسة جملة من التساؤلات وتوصلت إلى عدة استنتاجات ساهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها ويحاول الباحث هنا الإشارة إلى أبرز هذه الاستنتاجات.

1.1.4. النتائج المتعلقة بالدراسات السابقة

في ضوء تحليل الدراسات السابقة، يتضح أن هناك اتفاقًا عامًا بين الباحثين على أن الانقسام السياسي يُعد من أبرز العوامل التي تهدد الأمن القومي وتعيق مسار الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول التي تشهد صراعات داخلية.

فقد بينت دراسة علي (2025) أن الاستقطاب السياسي الداخلي يؤثر سلبًا وبشكلٍ مباشر على الأمن القومي الليبي، مؤكدة على أن التوافق الوطني يمثل مدخلًا أساسياً لتحقيق الاستقرار.

كما أظهرت دراسة خليفة (2025) أن الانقسام السياسي لا يقتصر تأثيره على الجانب السياسي فحسب، بل يمتد ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مما يعمّق هشاشة الدولة.

وفي السياق ذاته، أشارت دراسة عمر (2025) إلى أن الانقسام السياسي ساهم في تفاقم الأزمات وتدهور الأوضاع العامة في ليبيا، ما يعكس مدى الترابط بين وحدة القرار السياسي واستقرار مؤسسات الدولة.

أما دراسة نصار (2016) فقد أكدت أن الانقسام السياسي الفلسطيني انعكس سلبًا على أداء المؤسسات التشريعية والرقابية، مما أضعف منظومة الحكم وأدى إلى تعطّل الدور المؤسسي في مراقبة الأداء العام.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن القاسم المشترك بين هذه الدراسات يتمثل في تأكيدها على أن تجاوز الانقسامات وتحقيق المصالحة الوطنية يمثلان خطوة محورية لتعزيز الأمن القومي وضمان استدامة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

2.1.4. النتائج المتعلقة بالتجارب الدولية

في ضوء تحليل التجارب الدولية، يتضح أن هناك اتفاقًا عامًا على أن إدارة الصراعات الداخلية تتطلب اعتماد مقاربات شاملة تقوم على الحوار والمصالحة والعدالة الانتقالية، بما يضمن الحفاظ على استقرار الدولة ووحدتها.

فقد أظهرت التجربة التركية (محمد، 2020) أن غياب التوافق الوطني وتداخل الصراعات السياسية والعسكرية والقومية يُضعف من فرص الحسم النهائي للصراع، مما يبرز أهمية وضع قواعد حاكمة تُنظم العلاقة بين مؤسسات الدولة وتحد من تغول أي طرف على الآخر.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

كما بينت التجربة الجنوب أفريقية (علي، 2021) أن الحوار والمفاوضات وآليات العدالة الانتقالية تشكل أساسًا لإنهاء الصراعات الممتدة وتحقيق التحول الديمقراطي السلمي.

أما التجربة التونسية (الغالي، 2017) فقد أكدت أن العدالة الانتقالية والمشاركة الفاعلة للمجتمع المدني تمثلان خيارًا ناجعًا لتجاوز إرث الماضي وتعزيز المصالحة الوطنية.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن القاسم المشترك بين هذه التجارب يتمثل في توظيف الحوار والتفاوض والعدالة الانتقالية كآليات رئيسة لإدارة الصراعات الداخلية وضمان الانتقال الديمقراطي المستقر.

3.1.4. في ضوء نتائج تحليل الدراسات السابقة والتجارب الدولية، يمكن ربطها بأسئلة الدراسة على النحو الآتي:

بالاعتماد على نتائج تحليل الدراسات السابقة والتجارب الدولية، يمكن الربط بين تساؤلات الدراسة ونتائج التحليل على النحو الآتي:

أولاً: فيما يتعلق بتساؤل الدراسة الأول

كيف يمكن فهم تجارب الدول التي شهدت مخاضًا في عملية التحول الديمقراطي؟

يتضح من تحليل التجارب الدولية أن فهم هذه التجارب يستند إلى دراسة الآليات التي اعتمدتها الدول في إدارة صراعاتها الداخلية، مثل الحوار الوطني، والمصالحة، والعدالة الانتقالية، بوصفها ركائز رئيسة لتحقيق التحول الديمقراطي السلمي. كما تشير التجارب (التركية، الجنوب أفريقية، التونسية) إلى أن غياب التوافق الوطني وضعف مؤسسات الدولة يعيقان هذا التحول، بينما يؤدي تبني مقاربات تشاركية إلى تعزيز الاستقرار السياسي ووحدة الدولة.

ثانيًا: فيما يتعلق بتساؤل الدراسة الثاني

ما أهم الآليات المقترحة لحسن إدارة الصراعات الداخلية خلال المرحلة الانتقالية؟

تُبرز نتائج الدراسات السابقة والتجارب الدولية أن التوافق الوطني والمصالحة يمثلان المدخل الأساس لإدارة الصراعات، من خلال الحوار الشامل، وتفعيل العدالة الانتقالية، وإشراك مختلف القوى السياسية والمجتمعية. وقد بينت الدراسات أن الانقسام السياسي والاستقطاب الداخلي يُعدان من أبرز

التحديات التي تهدد الأمن القومي والاستقرار، مما يجعل إدارة التنوع وضبط العلاقة بين مؤسسات الدولة من الآليات الضرورية لتجنب تفاقم الأزمات وضمان نجاح المرحلة الانتقالية.

4.1.4. تفسير النتائج على الو اقع الليبي

في ضوء نتائج الدراسات السابقة والتجارب الدولية، يمكن تفسير هذه النتائج على الواقع الليبي على النحو الآتي:

يتضح أن الواقع الليبي يجسد نموذجًا حيًّا لما توصلت إليه الدراسات من أن الانقسام السياسي والاستقطاب الداخلي يشكلان العائق الأكبر أمام تحقيق الاستقرار والتحول الديمقراطي. فالتجاذبات بين القوى السياسية، وتعدد مراكز القرار، وضعف مؤسسات الدولة، أدت إلى تعطل عملية بناء الدولة واستمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي. وهذا ما يتسق مع ما أشارت إليه الدراسات، حيث بينت دراسة علي (2025) أن الاستقطاب السياسي الداخلي يؤثر سلبًا وبشكل مباشر على الأمن القومي الليبي، وأكدت دراسة خليفة (2025) أن الانقسام السياسي لا يقتصر تأثيره على الجانب السياسي فحسب بل يمتد ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، في حين أوضحت دراسة عمر (2025) أن الانقسام السياسي ساهم في تفاقم الأزمات وتدهور الأوضاع العامة في ليبيا، مما يعكس الترابط بين وحدة القرار السياسي واستقرار مؤسسات الدولة.

كما أن التجارب الدولية، مثل التجربتين الجنوب أفريقية والتونسية، تقدم دروسًا يمكن توظيفها في الحالة الليبية، إذ تُظهر أهمية اعتماد الحوار الوطني والمصالحة الشاملة وآليات العدالة الانتقالية كسبيل لتجاوز الانقسامات. ومن ثم، فإن معالجة الأزمة الليبية تتطلب إطاراً وطنياً جامعاً يقوم على التوافق السياسي، وبناء الثقة بين الأطراف، وتفعيل مؤسسات الدولة على أسس من العدالة والمساءلة والمشاركة.

وعليه، فإن تفسير هذه النتائج في السياق الليبي يشير إلى أن تحقيق الاستقرار والانتقال الديمقراطي لن يكون ممكنًا إلا من خلال إدارة فعالة للصراع الداخلي تعتمد على التوافق الوطني، والمصالحة، والعدالة الانتقالية، وتحييد المصالح الضيقة لصالح بناء دولة موحدة قادرة على استيعاب جميع مكوناتها السياسية والاجتماعية.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 2 (2025) (2025) المجلد 19/ العدد2
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

الفرع الثاني: الاستنتاجات:

عرض الباحث عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث. كما أستعرض الباحث بعض التجارب الدولية في مجال إدارة الانقسام السياسي الداخلي ليصل بعدها الى عدد من النتائج والتوصيات التي بناها على النحو التالي:

1. أظهرت نتائج الدراسات السابقة أن الاستقطاب السياسي الداخلي في ليبيا أثر سلبًا وبشكل عميق على الأمن القومي، من خلال إضعاف مؤسسات الدولة وإعاقة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

2. كما أظهرت نتائج التجارب الدولية أن تحقيق التوافق الوطني وتجاوز الانقسامات السياسية يُعدان من أهم العوامل التي تساهم في ترسيخ الاستقرار وبناء الدولة.

3. كذلك بينت الدراسات أن عدم الالتزام بالمراحل الانتقالية المنصوص عليها في الإعلان الدستوري أدى إلى تعميق الانقسام السياسي نتيجة ضعف المؤسسات الانتقالية، وتدهور الأوضاع الأمنية، وانتشار المجموعات المسلحة، إلى جانب التدخلات الإقليمية والدولية وتعثر جهود المصالحة الوطنية.

4. أوضحت الدراسات أيضًا أن الانقسام السياسي انعكس سلباً على المؤسسات الاقتصادية، مما ساهم في تدهور الأوضاع المعيشية، وزيادة عرض النقود، وظهور أزمة السيولة.

5. كما بينت التجارب الدولية أن الانقسامات السياسية تفضي عادة إلى صراعات مسلحة مدعومة بتدخلات خارجية، وهو ما أكدته الحالة الليبية حيث أدى الانقسام السياسي إلى إطالة أمد الأزمة، وتهديد الأمن الإقليمي، وتفشي الجريمة المنظمة وعمليات التهريب، وارتفاع معدلات الهجرة غير القانونية.

6. تأثير غياب الشفافية والمساءلة على الانقسام السياسي: أظهرت الدراسات الدولية أن غياب آليات الرقابة والمساءلة في المؤسسات يزيد من تفاقم الانقسامات، ويضعف ثقة المواطنين في الدولة، ما يعمق الأزمة السياسية والاجتماعية.

7. أهمية المشاركة المجتمعية الواسعة في تعزيز الاستقرار: التجارب الدولية أكدت أن إشراك المجتمع المدني والمكونات المحلية في عمليات صنع القرار يسهم في بناء توافق وطني أكثر استدامة، ويحد من الاستقطاب السياسي.

8. الارتباط بين التعليم المدني وإدارة الصراعات: أشارت بعض الدراسات إلى أن برامج التوعية والتعليم المدني تمثل وسيلة فعالة للحد من خطاب الكراهية وتعزيز ثقافة الحوار، ما يقلل من احتمالات تفاقم الانقسامات السياسية.

الفرع الثالث: التوصيات:

وفقًا للاستنتاجات التي تم التوصل إليها يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. إنشاء منصات وطنية شاملة للحوار المجتمعي والسياسي تجمع كافة الفعاليات والأطراف المعنية. تهدف هذه المنصات إلى بناء الثقة بين الأطراف وتبادل الرؤى، مما يسهم في التوصل إلى توافقات وطنية واستراتيجيات مشتركة.

2. إنهاء حالة الانقسام السياسي بالقيام بمصالحة وطنية شاملة وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية لإنهاء حالة الانقسام السياسي وقطع الطريق أمام التدخلات الأجنبية.

3. مراجعة آليات توزيع الموارد الاقتصادية للدولة الليبية لتفادي النزاعات التي تحدث بسبب ذلك.

4. توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية وإنهاء حالة الانفلات الأمني وسيطرة المليشيات المسلحة التي تستخدم السلاح خارج إطار الدولة حماية لمصالحها.

5. تعزيز آليات الشفافية والمساءلة وتطوير برامج لمراقبة الأداء الحكومي والمؤسسي لضمان التزام جميع الأطراف بالقوانين والدستور الانتقالي، مما يقلل من مظاهر الفساد ويعزز الثقة بين الأطراف السياسية.

6. دمج المجتمع المدني في عمليات المصالحة: إنشاء لجان تضم ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديمي للمساهمة في صياغة سياسات المصالحة الوطنية وإدارة الصراعات المحلية.

7. تبني برامج التعليم المدني والتوعية السياسية: تصميم وتنفيذ برامج تعليمية وتوعوية تهدف لتعزيز ثقافة الحوار، وحق الاختلاف السلمي، وفهم المبادئ الديمقراطية، كوسيلة للحد من الصراعات المستقبلية.

الفرع الرابع: المساهمة البحثية

يُقدم هذا البحث إطارًا مقارنًا وواقعيًا لإدارة الانقسام السياسي في ليبيا من خلال تحليل تجارب دولية ناجحة في إدارة الصراعات الداخلية والتحول الديمقراطي. كما يُطبق هذه الدروس على الحالة الليبية

لتحديد أوجه التشابه والاختلاف واقتراح سبل الاستفادة منها. ويطوّر البحث آليات عملية لتعزيز التوافق الوطني، والحوار، والعدالة الانتقالية، وإعادة بناء الثقة بين الأطراف. ويسد بذلك فجوة بحثية في الأدبيات الليبية والعربية عبر دمج البعد المقارن ضمن تحليل الأزمة الليبية.

المراجع

أولاً: الكتب

1. الغالي، أمين، (2017) تجارب ميدانية في مجال تسوية النزاعات وبناء السلام، **كتاب الموارد, معهد الولايات المتحدة للسلام**, بيروت-لبنان

2. حسين، احمد - كنديز، عادل -حمودة، فرج -عمر، خيري-صيام، عبدالحميد-حمشي, محمد-زقاغ,عادل-عاشور,عمر-بن وهيبة, نجوى, (2022) ليبيا تحديات الانتقال الديمقراطي وازمة بناء الدولة, **المركز العربي للابحاث ودراسات السياسة**,الطبعة الاولى-بيروت, لبنان

ثانياً: الرسائل العلمية

3. علي, عبدالقادر فرج, (2025) الانقسام السياسي واثره على الأمن القومي(دراسة حالة ليبيا), رسالة ماجستير, قسم العلوم السياسية الدراسات العليا- الجامعة الأسمرية الإسلامية

4. نصار, رامي منسي, (2016) الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي, رسالة ماجستير, أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا- فلسطين

ثالثاً: الدوريات

5. خليفة, رمضان سعيد,(2025) تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي, **المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة**, المجلد03 العدد02, ص.ص 453- 471

6. قوق, علي (2021) تجارب العدالة الانتقالية في دول ما بعد الصراع, **مجلة المعيار متعددة التخصصات**,المجلد12 العدد02, ص.ص 419- 428

7. عمر, سالم دينار, (2025) آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا, **المجلة العلمية لكلية التربية**، المجلد04, العدد01, ص.ص 308- 328

8. محمد, محمود صافي, (2020) التجارب الدولية في إدارة الصراعات الداخلية "دراسة حالة تجارب كل من (تركيا - جنوب أفريقيا), كلية السياسة والاقتصاد- جامعة السويس

9. الشيخ, محمد عبدالحفيظ, (2024), الأزمة الليبية في ضوء جهود البعثة الأممية من "طارق متري" إلى "عبد الله باتيلي" , **مجلة دراسات دولية**, العدد 97, ص.ص 105- 127

10. أبودوح, خالد كاظم, (2017), الاقسام السياسي في المجال العام المصري : دراسة ميدانية, **مجلة جامعة عين شمس-كلية الاداب**, المجلد45, العدد يناير –مارس 2017 , ص.ص 158- 181

11. محمد, منى شرح البال- الرجباني, امراجع مادي بركة, (2025) تأثير الانقسامات السياسية على الممارسات الدبلوماسية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة "2014 – 2025, **مجلة العلوم السياسية والقانون**, المجلد11 العدد 45, ص.ص 115-122

رابعاً: المو اقع الالكترونية العربية

12. جوهر, جمال,(2024) ليبيا: مشروعان للمصالحة الوطنية لا يتصالحان, مقال بصحيفة الشرق الاوسط تمت الزيارة في الساعة 10:20 ص بتاريخ 6-10-2025 رابط الموقع https://aawsat.com

13. رستم, جمال عبدالرحمن, (2024) الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية, مقال بمركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية تمت الزيارة في الساعة 7:44 م بتاريخ 6-10-2025 رابط الموقع https://mediterraneancss.uk

14. الحار, عبدالوهاب محمد, (2023) المشهد السياسي الليبي: المسارات والسياسات, مقال بالمركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية, تمت الزيارة في الساعة 3:12 م بتاريخ 8-10-2025 رابط الموقع https://lcsms.info/the-libyan-political-scene

15. السعداوي، اشرف، (2023) الانقسام والمسؤولية السياسية – ليبيا نموذجا, منصة بالعربية للبحوث العلمية، تمت الزيارة في الساعة 4:12 م بتاريخ 2-11-2025 رابط الموقع https://bilarabiya.net/38727.html

خامساً: المراجع الاجنبية

16. Heck, Ninky Fan, (2020) The Broken Libyan Revolution and the Western Turn, magazine Clingendael Spectarator Magazine
17. Bershidsky, Leonid, (2020) The Libyan Crisis and the Absence of American Leadership 17
18. Benjamin, Nickels, amd Bastian, Catherine (2024) Internal divisions in Libya, George C. Marshall College of International and Security Studies, European Centre for Security Studies

سادساً: المواقع الالكترونية الاجنبية

19. United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). (2025). Official website of the United Nations Support Mission in Libya. Retrieved November 3, 2025, at 7:03 PM, from [https://unsmil.unmissions.org/ar] (https://unsmil.unmissions.org/ar(
20. France 24. (2025, November 3). Official website of France 24. Retrieved November 3, 2025, at 7:03 PM, from [https://www.france24.com/ar] (https://www.france24.com/ar